الفاعل فى الجملة بين الصنعة والاستعمال "دراسة استقرائية نقدية "	دكتورة/ أميرة أحمد يوسف مدرس النحو والصرف كلية البنات – جامعة عين شمس

مُقَدِّمَة

الحمد لله ... والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ...

فإن النحو العربي نال عناية فائقة ومجهوداً عقليا عظيما من قديم . فمنذ القرن الأول الهجرى الذى بدأت فيه دراسة النحو إلى أن وضع كتاب سيبويه . والجهد العلمى فى هذا العلم يتوالى حتى عصرنا . فتضخمت المكتبة النحوية تضخما كبيراً بين مؤلفات وشروح ومحاولات للتيسير والتحديث .

فالنحو روح اللغة ، وتعكس قواعده هياكل الأساليب فيها ، واللغة هى وسيلة التعليم وسبيله الأول ، ولابد أن تكون هذه الوسيلة ، فى كل عصر ، ميسرة مهيأة متينة دقيقة ترتبط بواقع الحياة العقلية للأفراد على اختلاف مداركهم وأفهامهم ، ومن أجل هذا ترتفع الأصوات على امتداد العصور بالشكوى من النحو وهو علم تركيب اللغة والتعبير بها

لذلك اتجهت كثير من الدراسات الحديثة إلى سبر أغوار هذه المؤلفات النحوية القديمة لمحاولة الوقوف على أسباب الصعوبة،فاتخذ أمر تجديد النحو العربى سبلا عدة، تميزت بالنظر إلى النحو منهجه ومادته ، فاتسمت بعض هذه المؤلفات بالاتجاه إلى التيسير حيث انطلقت من مبدأ التسليم بوجود صعوبات فى النحو توجب التماس الوسائل لتذليلها ، فركزت على الموروث النحوى تستصفيه فتنفى عنه ما ترى به من فضول وحشو ، وقد تضم بعض أبوابه إلى بعض ، أو تخرج منه مالا فائدة من درسه – من علل أو تعليقات ، أو توسع دائرة الأقيسة .

واتسم بعضها الآخر بالتحديث ، حيث تتناول أحد المصطلحات أو أحد الأبواب النحوية التى فى حاجة إلى إعادة نظر فى ضوء ما توفره نتائج البحث اللغوى المعاصر بمناهجه

المختلفة ، فقد تعطى تفسيراً لظاهرة من المطرد فى اللغة أو الشاذ مما لم يسبق أن ورد مثله فى الموروث اللغوى

فكانـــت هذه الدراسة من باب التحديث الذى يهدف إلى سبر أغوار هذا العلم بداية من مفتاح بابه ، فمفتاح الباب النحوى مصطلحاته ووضوح تعريفها .

حـــيث إن التعريف أو الحد المنطقى للمصطلحات النحوية من شأنه أن يكون مدخلاً ييسر على الدارس فهم الباب النحوى بمسائله المختلفة .

((فالمـــصطلحات ألفاظ تستخدم للتعبير عن معان محددة فى إطار علم بعينه ، فهى وسيلة تهـــدف إلى نقل هذه المعانى وتصويرها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة والتحديد بين أبناء هذا العلم والمعنيين به))

وقـــبل البدء فى هذه الدراسة ، لزم أن نوضح ما هو الحد المنطقى ، وما السمات التى ينبغى أن تتوافر فيه ليكون تعريفا للمصطلح .

الحد فى اللغة : الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر والحد فى الاصطلاح هو "قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز".

وهـــو "الجامع المانع الذى يجمع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه ، ومن شرطه أن يكـــون مطـــردا ومنعكسا ، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود ، ولو لم يكن مطـــردا مـــا كان مانعا لكونه أعم من المحدود ، ولو لم يكن منعكسا ما كان جامعا لكونه أخص من المحدود ، وعلى التقديرين لا يحصل التعريف

وعليه لزم ليكون تعريف المصطلح النحوى حداً منطقيا أن تتوافر فيه هذه الشروط :-

١. أن يكون إعلاماً عن ماهية المصطلح ، بحيث يفصل بينه وبين أى مصطلح آخر .
٢. أن يكـــون جامعًا ، بحيث يشتمل على كل عناصر الاشتراك التى يتسم بها كل ما يصطلح به عليه .
٣. أن يكون مانعا ، فلا يدخل فيه ما ليس منه .
٤. أن يكون مطردًا ، ومنعكسًا .

وقـــد وقـــع اختيارى على دراسة تعريف لمصطلح شائع يشعر الدارس معه – للوهلة الأولى – أنـــه على دراية تامة بتعريفه ، وأنه لا يشكل عناءً بالنسبة له فى فهم بابه ، وهو تعـــريف مصطلح (الفاعل) ، فهل كان تعريف هذا المصطلح واضحا دقيقا لهذه الدرجة ؟

ومتى وضع أول تعريف لهذا المصطلح ؟ وقبل وضع تعريف له كيف وضح النحاة مفهومه؟وعندما وضع التعريف كيف كانت صورته؟ هل اتفق ودلالته اللغوية؟ أكانت منطقية جامعة مانعة مطردة منعكسة ، أم كان بها غموض أو نقص أضر باحتواء تفاصيل دلالات هذا المصطلح النحوية ؟!.

هذه التساؤلات وغيرها أثارت فى نفسى شغفا لمعرفة إجابات شافية لها ، فكان المنهج الاستقرائى هو أنسب المناهج لهذه الدراسة بحيث بدأت دراستى مع أول مؤلف نحوى وهو الكتاب لسيبويه ، ثم ما جاء بعده من مؤلفات تفيد هذه الدراسة حتى القرن العاشر الهجرى ، ثم انتقلت إلى استقراء المؤلفات المعاصرة فى النحو العربى التى تمثل مرجعا عصريا تجديديا فى متناول جميع الدارسين ، وإسقاطى للفترة التى بين القرن العاشر والمؤلفات المعاصرة لم يكن لعدم أهميتها ولكن لأن ما جاء فيها من تعاريف لهذا المصطلح لم تضف جديدًا لهذه الدراسة ، ولأن بعضها لم يعرف هذا المصطلح .

وبعد جمع المادة العلمية من هذه المؤلفات بدأت دراستى لها بدأت برصد تعريف النحوى للمصطلح ، ثم التعليق عليه ، وبيان مدى اسهاماته فى توضيح أو فى غموض مصطلح الفاعل ، ومدى كانت منطقيته، وما ينقصه ليكون تعريفا منطقيا لمصطلح الفاعل ، فكانت هذه الدراسة فى ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالى :

المبحث الأول : تناولت فيه (تعريف مصطلح الفاعل حتى القرن الثالث الهجرى).

المبحث الثانى : وقد قمت فيه بدراسة (تعريف مصطلح الفاعل حتى القرن العاشر الهجرى).

المبحث الثالث : وقد تناولت فيه (تعريف مصطلح الفاعل فى المؤلفات المعاصرة).

خاتمة : وقد اشتملت على أهم نتائج هذه الدراسة .

والله ولى التوفيق

المبحث الأول

تعـــريف مصطلح الفاعل حتى القرن الثالث الهجرى الفاعل فى اللغة هو العامل الذى أوجد الفعل

وقد أطلق هذا المصطلح وأريد به :

١. الركن الثانى من أركان الجملة الفعلية .

٢. اسم كان.

٣. اسم الفاعل.

فقد كان هذا المصطلح من المصطلحات التى تعددت المعانى الوظيفية لها

ونطاق دراستنا هو (الفاعل) بدلالته على الركن الثانى من أركان الجملة الفعلية ،وهى الدلالة استقرت له–خاصة– بعد نهاية القرن الرابع الهجرى .

يقـــول سيبويه ت ١٨٠ هـــ فى باب الفاعل فى سياق حديثه عن الفعل اللازم : .... الذى لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد ، وجلس عمرٌو

لم يـــضع سيبويه تعريفا لمصطلح الفاعل، وإنما وضح المصطلح بمثالين يتضح فيهما أن (زيدًا) قد قام بفعل الذهاب، وأن (عمرا) قد قام بفعل الجلوس ، ولم يزد على ذلك ، كما يلاحظ أن المثالين قد اتفقا فى نفس المضمون ولم يعط أحدهما دلالة مختلفة تزيد أو تنقص عن الأخرى، فكلاهما الفاعل قد قام بالفعل على وجه الحقيقة .

ولم يكـــن هـــذا هو مذهب سيبويه مع هذا المصطلح فقط، وإنما كان دأبه فى معظم المصطلحات النحوية التى تناولها فى الكتاب، علل لذلك (السهيلى ت ٥٨١هـــ) فى قوله : ((... إن قيل ما بال سيبويه قد حدَّ الفعل والحرف ولم يحد الاسم حين قال : (فالاسم زيد وعمرو) ؟ فالجواب : أن الاسم وقع فى عبارة النحويين على ما هو فى كلام العرب ، فلم يحتج إلى تبيينه بحد ولا رسم ، وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين ، لأن الفعل عند العرب هو الحدث ، وعند النحويين هو : اللفظ الدال على الحدث والزمان . والحرف عند النحويين : ما دل على معنى فى غيره . وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى .

وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين، منهاما تواضعوا واصطلحوا عليه ، ولا يعبر بـــه إلا عـــن معنى آخر ، نحو : (الظرف) و (الحرف)، فهذا لابد من تبيينه للمبتدئ بالحد والرسم . ومنها ما هو على أصل موضوعه فى كلام العرب، نحو : (الاسم) ، و (الفاعل) ، و (المفعول به) ، فهذا لا إشكال فيه على ناظر فى صناعة النحو والله أعلم "

لم يعـرف سـيبويه – إذن – الفاعل ، لأن مصطلح الفاعل عند النحاة هو نفسه فى الاستعمال اللغوى ، وعليه فالفاعل عند سيبويه – من خلال أمثلته وتعليق السهيلى – هو : العامل الذى أوجد الفعل ، وهو الركن الثانى من أركان الجملة الفعلية .

ويقول المبرد (ت ٢٨٥ هـ) : " هذا باب الفاعل وهو رَفْع . وذلك قولك : قام عبد الله ، وجلس زيد ... وكذلك إذا قلت : لم يقم زيد ، ولم ينطلق عبد الله وسيقوم أخوك . فـإن قال قائل : إنّما رفعت زيدا أولا لأنه فاعل ، فإذا قلت : لم يقم فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته ؟ قيل له : إن النفى إنما يكون على جهة ما كان موجبا ، فكذلك إذا قلت : لم يـضرب عبد الله زيدًا علم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا أنه ليس بفاعل ، ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول ، ... إن قولك : يضرب زيد (يضرب) هى الرافعة ، فإذا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التى كانت رافعة لزيد قد ردَدْتَها قبله ، و (لم) إنما عملت فى (يضرب) ولم تعمل فى (زيـد) ، وإنمـا وجـب العمل بالفعل ، فهذا كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضرب زيد ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التى من شأنها أن ترفع زيـدا وإن لم يكـن وقع منه فعل . ولكنك إن سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنه سـيكون فاعلاً . فللفاعل فى كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع ، وكذلك المفعول والمجرور ، وجميع الكلام فى حال إيجابه ونفيه ".

لم يـضع المـبرد تعريفا محددا لمصطلح الفاعل ، وإنما مثل له بثلاثة أمثلة مختلفة تناولها بالشرح ، ليوضح سبب اصطلاح مصطلح فاعل عليها ، هى :-

الأول : قام عبد الله ، وجلس عبد الله وسيقوم أخوك .

الـثانى : لم يقم زيد ، لم ينطلق عبد الله ، ولم يضرب عبد الله زيدا ، وفيه نفى قيام الفاعل بالفعل .

الثالث : أضرب زيد ؟ وهو استفهام عن قيام الفاعل أو عن عدم قيامه بالفعل .

ومن هذه الأمثلة وما تبعها من شرح يتضح أن الفاعل عند المبرد هو اسم مرفوع بفعل لازم أو متعد ، موجب أو غير موجب .

هـذان نموذجان لتناول نحويين من أشهر نحاة القرن الثانى والثالث الهجريين لمصطلح الفاعـل بالتمثيل والشرح دون تعريف ربما كان ذلك – فى رأيى – لاتفاق الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية لهذا المصطلح ، وعليه فيكون الفاعل اصطلاحاً هو : من أوجد الفعل

وأضاف المبرد ما لم يفهم من هذه الدلالة اللغوية فقال :

- إن موضعه رفع .
- وإن الفاعـــل كما يقوم بالفعل ، قد ننفى عنه قيامه بالفعل ، أو قد نستفهم عن قيامه أو عدم قيامه بالفعل .

وبعـــد ... فهـــل مصطلح الفاعل فى الاستعمال النحوى مقتصر على هذه النماذج الـــسابقة ، هـــل يمكن أن نقول إن هذه النماذج جامحة ومانعة، مطردة ومنعكسة لكل ما يـــشتمل عليه هذا المصطلح ويمتاز به عن غيره؟! ، سنؤجل الإجابة حتى نرى ما سيجد فى مبحثنا التالى .

المبحث الثانى

تعريف مصطلح الفاعل حتى القرن العاشر الهجرى بداية من القرن الرابع الهجرى أخذ التأليف النحوى يأخذ شكلا جديداً ، حيث ظهرت الشروح والمؤلفات التعليمية ، مما نتج عنه تطورٌ ملموسٌ فى وضع المصطلح النحوى، ونأمل أن يكون مثل هذا التطور حدث للتعـــريف كذلك ، وهو ما سنحاول أن نلمسه من خلال تعريف مصطلح الفاعل فى هذا القـــرن وما تلاه حتى نهاية القرن العاشر ، خاصة عند من سنلمس عندهم إضافة لتعريف المصطلح ، حتى نستطيع الإلمام دون إخلال بهذه الفترة الطويلة .

يقـــول ابن السراج (ت ٣١٦ هـــ) : "الاسم الذى يرتفع بأنه فاعل هو الذى بنيته علي الفعل الذى بنى للفاعل. ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا فى الحقيقة أو لم يكن "

وضع ابن السراج تعريفا لمصطلح الفاعل يشتمل على ثلاث عناصر تشترك فى كل ما يصطلح عليه هذا المصطلح ويمتاز بها عن غيره ، وهى :

١. أنه اسم مقدم عليه فعل .
٢. فعله مبنى للفاعل ، يريد : مبنى للمعلوم .
٣. الفاعـــل قد يكون حقيقيا ومثل له : بـــ (جاء زيد) أو غير حقيقى ومثل له بـــ (مات عمرو) .

ثم أتـــبع هذا التعريف شرحا وضح فيه أنواع الفاعل غير الحقيقى أو المجازى ، وأرجع مجازية الفاعل إلى نوع الفعل الذى بنى أو أسند إليه هذا الفاعل ، فقسمه إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول:أفعال مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها فى الحقيقة مفعولون ، نحو : مـــات زيد ، وسقط الحائط ، ومرض بكر ، فلا (زيد) ولا (الحائط) ولا (بكر) من قاموا بهذه الأفعال فى الحقيقة .

الـــنوع الـــثانى : أفعال فى اللفظ وليست أفعالا فى الحقيقة ، وإنما تدل على الزمان فقط ، وذلك نحو : كان عبد الله أخاك ، وأصبح عبد الله عاقلا، فهذه الأفعال لا تخبر بفعل فعله الفاعل ، وإنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى ، وأن الصباح أتى على عبد الله وهو عاقل .

ودلالة مصطلح الفاعل على اسم الأفعال الناقصة دلالة لم تستقر لهذا المصطلح – كما سبق أن ذكرت – فى دلالته الحقيقية أو المجازية بعد القرن الرابع الهجرى .

النوع الثالث : أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذى جعلت له نحو : لا أرينك هاهنا ، فالنهى إنما هو للمتكلم عن أن يقوم بفعل الرؤية ، وكأنه ينهى نفسه فى اللفظ وهو للمخاطب فى المعنى . وتأويل ذلك كما يقول ابن السراج : إن الفاعل الحقيقى هو من قام بالفعل فى اللفظ والمعنى ، لكن إذا كان قيامه بالفعل فى اللفظ دون المعنى المؤول من الجملة فالفاعل قام بالفعل قياما مجازيا .

أكمل شرح ابن السراج وأمثلته ما نقص التعريف ، فالفاعل – بدلالته التى استقرت حتى الآن – نص على أنه حقيقى وغير حقيقى ، ووضح فى الشرح دلالة هذين اللفظين، فالحقيقى هو من قام بالفعل فى اللفظ والمعنى نحو: جاء زيد، وغير حقيقى وهو من قام بالفعل فى اللفظ دون المعنى نحو : مات زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط ، ولا أرينك ها هنا .

ويقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـ)فى تعريفه لمصطلح الفاعل " اعلم أن الفاعل عند أهل العربية – كل اسم ذكرته بعد فعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وهو مرفوع بفعله ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه . والواجب وغير الواجب فى ذلك سواء ، تقول فى الواجب : قام زيد ، وفى غير الواجب : ما قعد بشر ، وهل يقوم زيد "

تعريف ابن جنى لم يضف جديدًا لما سبق ذكره فى تعريف مصطلح الفاعل ، أو ما استخلصناه من أمثله وشرح المصطلح دون تعريف ، فالفاعل كما فى تعريف ابن جنى:

١. اسم مرفوع .

٢. مقدم عليه فعل ، هو رافعه .

٣. فعله مبنى له .

٤. قد يكون الفعل واجبا أو غير واجب .

وضح ابن جنى فى تعريفه نوع الكلمة التى تندرج تحت هذا المصطلح ، وموقعها الإعرابى ، والعامل فيها ، كما وضح نوع العامل ، ولكنه لم يشر إلى نوع العلاقة بين الكلمتين وإن اقتصر فى أمثلته التى ذكرها بعد التعريف على الفاعل الحقيقى دون المجازى .

اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت وتشبث ذلك الفعل إلى ذلك الاسم " ففى هذا التعريف نص لم يكن موجودًا فى تعريف الزمخشرى على أن الفعل الذى يسند إلى الفاعل لا يغير عن بنيته ، أى يكون مبنيًا للمعلوم ، ونقد ابن يعيش هذا التعريف فى قوله :"... يريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو : ضرب زيد ، وأكرم بكر، صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل أو مؤثرًا فيه"

ربما أراد ابن يعيش انتقاء هذا الشرط فيما يتعلق بالفاعل المجازى نحو : مات بكر ، وسقط الحائط ، ثم لطرد الباب على وتيرة واحدة ضم نحو : ضرب زيد ، فـ(بكر) و (الحائط) و (زيد) واقع عليهم الفعل فى المعنى ، لكن لم تغير بنية الفعل مع (بكر) و (زيد) ، فى حين غيرت مع (زيد) مما يدل على وجود فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولو رجع الفاعل لرجع الفعل إلى صيغته .

وعليه يمكن أن نقول إن الفاعل كما قد يكون موجدًا وواقعا منه الفعل، قد يكون واقعا عليه الفعل بشرطين عدم تغيير فعله عن صيغته ، وعدم وجود الفاعل الحقيقى فى الجملة .

ثم يستطرد ابن يعيش فى شرحه لتعريف الزمخشرى ، عارضًا من خلال ذلك لتعريف آخر لبعض النحاة يقولون فيه :" (هو الاسم الذى يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا) كأنه احترز بقوله لمجرد كونه خبرًا من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو : أين زيد ؟ وكيف محمد ؟ ومتى الخروج؟ فإن هذه الظروف التى وقعت أخبارا يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبرا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذى صدر الكلام ، وهذا الكلام عندى [أى : عند ابن يعيش] ليس بمرضى ، لأن خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرًا ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو : زيد قائم ، وعبد الله ذاهب ، فلما لم يجب ذلك فى كل خبر علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرًا وهو كونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام فى قولك : أين زيد ؟ ونظائره سبب أوجب تقديمه فاعرفه.

وفى الجملة الفاعل فى عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظى يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا فى الصور المختلفة من النفى والإيجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدما عليه ...

لم يشهد تعريف مصطلح الفاعل – فيما بحثت – تطورًا مذكورًا حتى نهاية القرن السادس الهجرى ، فقد يكتفى النحوى بذكر المصطلح مصحوبًا بتعريف مقتضب لم يضف جديدًا لما سبق ذكر ، فعلى سبيل المثال يقول الزجاجى (ت ٣٤٠هـ) :"الفاعل مرفوع أبدًا ... تقول : قام زيدٌ"

ويقول أبو البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ):"إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، نحو : قام زيد وذهب عمرو"

ثم شهد التأليف النحوى ازدهارًا أوسع ونشاطا أكبر بداية من القرن السابع الهجرى ، هذا إلى جانب نشاط التأليف فى مجالات العلوم المختلفة من لغة ومنطق وأصول فقه .... وغيرها من العلوم التى مهر فيها أغلب النحاة ، فتداخلت مناهج العلوم لتخدم بعضها البعض ، فظهر أثر المنطق واضحا فى تعريفات النحاة ومحاولة بحثهم عن العلل المنطقية لكل سبب نحوى .

فنجد النحوى – غالبا – يبدأ الباب النحوى بذكر المصطلح ثم يتبعه بذكر الدلالة اللغوية – أحيانا – ويتبعها بذكر الدلالة الاصطلاحية ، ثم الشرح والمقارنة – بتعريفات مختلفة إن وجد أو آراء نحاة مختلفين حول التعريف المذكور والتمثيل ، وكأنك وهذا المصطلح مع النحوى أشبه بحلقة علمية يريد النحوى فى نهايتها أن يرسخ فى ذهن الدارس مفهوم المصطلح قبل أن يذكر الشروط أو العلل أو الأحكام أو الخلافات النحوية الدائرة حول هذا الباب النحوى .

من ذلك شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) لتعريف الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) لمصطلح الفاعل يقول :" .. قال صاحب الكتاب (هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدًا ، كقولك : ضرب زيد ، وزيد ضارب غلامه ، وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه.

ثم يعلق على هذا التعريف فيقول :"... اعلم أن الفاعل فى عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان فى الإيجاب والنفى سواء"

فيضيف لتعريف الزمخشرى أن الإسناد قد يكون بالإيجاب أو النفى – كما سبق أن ذكر المبرد – ثم يذكر ابن يعيش تعريفا آخر لبعض النحاة يقولون فيه إن الفاعل :" كل

ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحًا أنك لو قدمت الفاعل فقلت عندك وضوحًا أنك لـو قـدمت الفاعل فقلت : زيد قام ، لم يبق عندك فاعلا وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية"

يلـل ابن يعيش لسبب تقديم الفعل على الفاعل– الذى شرطة الزمخشرى وغيره من النحاة فى تعـريفهم – بأنها علة لفظية ، وهى العمل فرتبة العامل قبل المعمول ، فالفاعل (عنده) مصطلح لفظى لا يقتصر على الدلالة المتعلقة بمعناه اللغوى وهو إيجاد الفعل .

ثم يوضـح ابن يعيش بالشرح والتمثيل قول الزمخشرى (فعل أو شبهه) فيقول :"مثال الفعـل (قام زيد) رفعت زيدًا بقام ، ومثال ما هو فى معنى الفعل من الأسماء نحو : أسماء الفـاعلين والمفعـولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك : زيد ضارب غلامه ، وحـسن وجهـه ومضروب أخوه، فهذا فى تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخـوه، فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك : ضرب زيد "

ويعتـرض ابن يعيش على أن علة الرفع هى الإسناد كما يقول الزمخشرى فى تعريفه ، حيث يرى أ، من قال فى تعريفه إن "الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه هو تقريب وهو فى الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظى"

عـرض ابـن يعـيش تعريف الزمخشرى مصحوبا بالشرح و التعليل والنقد والقابلة بتعريفات أخرى ، فاتفقا فى :

١. إن الفاعل اسم .

٢. حقه الرفع.

٣. العامل فيه مقدم.

٤. قد يكون العامل فعلا أو ما أشبه الفعل .

وأخـتلف ابـن يعيش معه فى تعليل سبب التقديم ، وهو ليس للإسناد ، ولكن لرتبة العامل التى يجب أن تتقدم على المعمول .

كمـا ذهب ابن يعيش إلى أن الفاعل مصطلح لفظى فكما يشتمل على الفاعل الذى يوجد الفعل فإنه يشتمل –كذلك– على الذى لم يوجد الفعل – كما الحال إذا كان الفعل منفيا – وعلى المستفهم عن إيجاده أو عدم إيجاده للفعل أى غير معروف إن كان موجدًا أو

غير موجد للفعل– كما الحال إذا كان الفعل يسبقه استفهام –، كما ضم إلى هذا المصطلح دلالته على نائب الفاعل وهى دلالة لم تستقر لمصطلح الفاعل ولم أجد لها أثرًا بعده – فيما بحثت.

ومن هذه التعريفات التي شرحت ومثل لها ونقدت وأكمل عليها تعريف ابن مالك ت ٦٧٢هـ يقول فى التسهيل : الفاعل (هو المسند إليه ، فعل تام ، مقدم ، فارغ، غير مصوغ للمفعول ، حقيقة إن حلا من (من) و (الباء) الزائدتين ، وحكما إن حر بأحدهما أو بإضافة المسند) ولا نستطيع –أيضا– أن نغفل تعريفه للفعل فى الألفية – إن اعتبرنا بيت الألفية يصلح لذلك خاصة وأنه قد ذكر فيه حدود أخرى لمصطلح الفاعل ، حيث يقول :

الفاعل الذى كمرفوعى أتى زيد ، منيرًا وجهه ، نعم الفتى

فيفهم من هذه الأمثلة أن الفاعل يعمل فيه فعل أو شبهه، وقد يكون جامدًا.

وفى شرح ابن عقيل لبيت الألفية وضح أن ابن مالك يشير فى كل مثال ضربه إلى نوع من أنواع العامل فى الفاعل، فـ (أتى زيد) إشارة إلى الفاعل المرفوع بفعل المرفوع بفعل متصرف ، و(نعم الفتى) إشارة إلى الفاعل المرفوع بفعل جامد ، و (منيرًا وجهه) إشارة إلى الفاعل المرفوع بشبه الفعل.

وأضاف ابن عقيل فى شرحه لبيت الألفية أن الفاعل قد يكون اسما صريحا ، نحو : قام زيد ، أو مصدرا مؤولا نحو : يعجبنى أن تقرمك ، أى قيامك.

أما فى التسهيل فإلى جانب ما نصَّ عليه ابن مالك من حدود لمصطلح الفاعل لم يسبق إليها نحو :

١. إن فعله يكون تاما .

٢. ويكون فارغًا .

٣. وأن الفاعل قد يكون حقيقيا ، وقد يكون فاعلا حكما ، وقد قسمه إلى قسمين :

الأول : المجرور بحروف الجر الزائدة ، وذلك نحو قوله تعالى :

(وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون)

الثانى : المجرور بإضافة المسند ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله لناس).

نقول إلى جانب ذلك فقد أتبع ابن عقيل كل جزء من هذا التعريف الشرح والتمثيل، كما أضاف إليه ما يكمله ، ويوضح المراد منه ، فأضاف أن الفاعل إلى جانب أ، قد يكون اسما ظاهرًا نحو : قام زيد، أو مضمرًا نحو : يقومان.

مـــن تعريف ابن مالك فى كتابه وتعليق وإضافة ابن عقيل عليه ، نجد أن حدود هذا المصطلح عندهما هى :-

١. اسم ، حدّه : أن يكون ظاهرًا أو مستترًا ، صريحًا أو مؤولاً .

٢. مقـــدّم عليه فعـــل ، حدّه : أن يكون تاما ، جامدًا أو متصرف ، غير مصوغ للمفعول – أى يكون مبنيًا للمعلوم غير مغير عن بنيته ، وقد يكون المشتق من الفعل هو العامل فى هذا الاسم.

٣. العلاقة بين هذا الفاعل وفعله ، علاقة حقيقية ، أو حكمية .

أمـــا ابن هاشم ت ٧٦١ هـــ فقد عرّف وشرح ومثل لمصطلح الفاعل، كما أضاف للتعارف السابقة عليه ، يقول ابن هشام : الفاعل هو "ما قدم الفعل أو شبهه عليه ، وأسند إلـــيه علـــى جهة قيامه به أو وقوعه منه كـــ (عَلِمَ زيدٌ) و (مات بكرٌ) و (ضرب عمروٌ) و(مختلف ألوانُه)" ويقول – أيضا – " اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به، أسند إليه فعلٌ ، أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة : واقعا منه ، أو قائما به ".

أضاف ابن هشام مصطلحًا جديدًا للعلاقة المجازية التى قد تكون بين الفاعل وما أسند إليه ، فالفاعل نوعان :

الأول : وقع منه الفعل ، نحو : ضرب زيدٌ ، ويريد بوقع منه الفعل أى : أن الفاعل قد قام بالفعـــل قيامًا حقيقيًا، ففى الصيغة التى اختارها إشارة إلى إيجابية الفعل فى حدوث الفاعل .

الثانى : قائم به الفعل ، نحو : عَلِم زيدٌ ، ومات بكرٌ ، ويريد بذلك الفاعل المجازى الذى لم يقع منه حدث الفعل ، وإنما الفعل قائم به ، فالعلم قائم بزيد ، والموت قائم ببكر.

وعلى الرغم من إجماع النحاة فى تعريفهم لمصطلح الفاعل بأنه هو المرفوع بالفعل ، فإن ابن هشام قد ذهب إلى أن أمن اللبس قد يجعلنا نستغنى عن الالتزام بهذا الحد، حيث يرى أن أمـــن اللبس قد يعطى الفاعل إعراب المفعول به والعكس ، وذلك نحو : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ .

حيث يرى أن ذلك على اعتبار أن المعنى يشير – وإن اختلف الإعراب – إلى أن فعل الخـــرق قـــد وقع من المسمار على الثوب ، وإلى أن فعل الكسر قد وقع من الحجر على الزجاج

ونخالـــف ابن هشام الرأى ، ذلك أن اتباع هذا الرأى مخالف لمفهوم الحد ، فالحد لا يتغير وإن أمن اللبس ، فالرجوع عنه – وإن سمع عن العرب – أولى من اتباعه طردًا لمسائل بابه على وتيرة واحدة .

وقـــد أصـــبح تعريف المصطلح أكثر دقة ووضوحًا فى القرن العاشر الهجرى ، حيث حـــرص أغلـــب النحاة على الجمع بين التعريف اللغوى والاصطلاحى ثم شرح التعريف الاصطلاحى قبل البدء فى شرح مسائل الباب .

من ذلك تعريف الأزهرى (ت ٩٠٥هـــ) لمصطلح الفاعل ، حيث يقول :"الفاعل لغة : مـــن أوجـــد الفعل ، واصطلاحا : اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر أو ما فى تأويله أى الاسم ، أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد أو ما فى تأويله أى الفعل مقدم أى الفعل وما فى تأويله على المسند إليه ، أصلى المحل فى التقديم وأصلى الصيغة ".

ويعـــد الأزهرى كل كلمة من كلمات هذا التعريف بمثابة قيد لكل كلمة تصلح أن تكون فاعلاً ، وقيد يمنع دخول أى كلمة ليست بفاعل.

فعلى سبيل المثال يقول :" وقولنا : (تام) مخرج للفعل الناقص ، نحو : كان زيد قائما ، فإن (زيد) لا يسمى فاعلا حقيقة فى الاصطلاح ، وقوله : (مقدم) رافع لتوهم دخول زيد من نحو : زيد قام فى حد الفاعل .... وقوله : (أصلى المحل) مخرج لنحو : قائم زيد ، فإن زيدا ليس فاعلا لأن المسند وهو قائم مقدم اللفظ أصله التأخير لأنه خبر ... وذكر (أصالة الصيغة) قيد مخرج لنحو : ضُرِب زيد .....

هى – إذن – مرحلة جديدة من مراحل تعريف هذا المصطلح ، أهم ما يلفتنا إليها أن النحوى ذكر بداية الدلالة اللغوية لمصطلح الفاعل ، ثم أعقب ذلك التعريف الاصطلاحى الـــذى يكاد يكون جامعًا مانعًا لمصطلح الفاعل ، واصفا كل كلمة من التعريف بالقيد أو بالحد أو بالرافع أو بالمخرج ، وكلها ألفاظ تدل على محاولة الأزهرى للوصول إلى تعريف جامع مانع لهذا المصطلح .

ومـــع دقة هذا التعريف ، إلا أنه غير مطرد أو منعكس على كل ما يصطلح عليه هذا المصطلح ، ويمكن بيان ذلك على النحو التالى:

١. استوفى الأزهرى حد الكلمة التى تصلح أن تكون فاعلا من حيث نوعها ، فهى :

- اسم صريح ظاهر ، أو مضمر بارز أو مستتر .
- أو اسم مؤول .
- مسند إليه فعل .

٢. استوفى الأزهرى كذلك حد الكلمة التى تصلح أن تكون مسندًا للفاعل ، فهى :

- فعل .
- أو ما فى تأويل الفعل .
- مقدم .
- تام .
- متصرف أو جامد .
- أصلى المحل .
- أصلى الصيغة .

بقـــى حدٌ ثالث لم يذكره الأزهرى فى حين ذكره من قبله من النحاة ، وهو حد العلاقـــة بين هاتين الكلمتين ، وربما كان عدم تعرضه لها لاكتفائه بدلالة التعريف اللغوى على العلاقة الحقيقية بين الفاعل والفعل الذى أوجده ، وهذا كما سبق أن ذكر غيره من النحاة – غير مطرد على كل أنواع الفاعل ، فهناك نوعان آخران هما :

١. الفاعل الذى قام به الفعل .

٢. الفاعل الحكمى .

هذا ما انتهى إليه البحث عند نحاتنا من القرن الثانى الهجرى حتى القرن العاشر الهجرى ، حول مصطلح الفاعل بين الاستعمال والصنعة .

فما تأثير هذه التعريفات على تعريف مصطلح الفاعل فى العصر الحديث ، هل أكملوا ما نقص منها ، أم ظل الأمر على ما هو عليه ، هذا ما سنقوم بدراسته فى المبحث التالى .

المبحث الثالث

تعريف مصطلح الفاعل فى المؤلفات الحديثة

مـــن أصـــحاب هـــذه المؤلفات صاحب الرؤية النقدية التحليلية فى الدرس النحوى الدكتور : عبد الرحمن أيوب .

يقـــول فى تعريفه لهذا المصطلح ، إن الفاعل " قد عرفه النحاة بأنه الاسم الصريح أو المؤول الذى أسند إليه فعل للمعلوم أو مشتق يشبه بالفعل المبنى للمعلوم ".

وذهـــب فى شرحه إلى أن كلمة (الإسناد) تعطى دلالة أوسع لهذا المصطلح من كلمة (فاعـــل) ، حيث تجعله يشمل نحو : زيد قام، إلى جانب : قام زيد ، حيث يرى أنه لا فرق بين (زيد) فى التركيبين من حيث المعنى .

كما تجعله يشمل نحو : ضُرب زيدٌ لأنها تشبه فى المعنى قولك : ضرب محمد زيدًا ، فالإسناد موجود تدل عليه صيغة الفعل ، ففى الأولى أسند فعل الضرب الواقع من مجهول لزيد ، وفى الثانية أسند نفس الفعل وهو فعل ضرب محمد لزيد

ومن ثَمَّ رأى أن تقييد مصطلح الفاعل فى أنه يتأخر عن الفعل وجوبا ، وأن فعله مبنى للمعلـــوم ، لا مبرر له ، لأن تفريق النحاة بين الفاعل والمبتدأ أساسه موضع ركن الإسناد الاسمى بالنسبة للركن الفعلى ، فهو مبتدأ إذا تقدم عليه ، فاعل إذا تأخر عنه ، وذهب إلى أن ذاك أمر مرفوض منهجيا، ذلك أنه لو جعلنا موضع الكلمات وسيلة للتفريق بين تركيب وتركيب آخر ، فلماذا يقصر النحاة ذلك على الفاعل دون المبتدأ ، فيقولون بجواز تأخير المبتدأ ولا يقولون بجواز تأخير الفاعل ، لذا فاختلاف مقياس الحكم على أحد قسمين عنه على القسيم الآخر ما جعله يرفض التفريق بين هذين المصطلحين.

كمـــا يـــرى الدكتور عبد الرحمن أيوب "أن مجرد اختيار المصطلحات هو الذى يقف عقبة دون القول بأن الجملة العربية نوع واحد يتقدم ركنه الأول أو الثانى أو يتأخر ، وفقا لقواعد محدودة . ولم يواجه النحاة الأول ولا علماء البلاغة هذه الصعوبة عندما استعملوا لفظ (مسند إليه) ، وهو مصطلح لا يشير إلى وجود لفظ يدل على حدث كما لا يشير إلى موضع خاص فى الجملة ، ولو حافظ النحاة على هذا الاصطلاح وتجنبوا الاصطلاحات ذات الدلالات القاموسية القوية لما ألبس الأمر عليهم كل هذا الإلباس".

وإن كنت لا أختلف مع الأستاذ الجليل فى أن مصطلح المسند إليه مصطلح عام يصلح لأن يطلق على المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل،إلا أنى اختلف معه فى أمور هى:

الأول : إذا حدث اتفاق دلالى بين نحو : (محمد قام) و (قام محمد) ، فذلك لا يتبعه بالضرورة تغيير للمصطلح ، فالمبتدأ وإن التقى مع الفاعل فى نحو هذه الجملة التى يكون فيها خبره جملة فعلية ، فهو يختلف معه إذا كان خبره مفرد أو شبه جملة ، وهو فيهما مسند إليه أيضا .

كذلك إذا كانت رتبة الفاعل بعد عامله وجوبًا ، فإن رتبة المبتدأ تتقدم الخبر إذا كان فعلاً وجوبًا ، لطرد قاعدة بابهما على وتيرة واحدة .

الثانى : إذا حدث اتفاق دلالى بين نحو: (ضَرب محمد زيدًا) و (ضُرب زيدٌ) ، حيث وقع الضرب فيهما على (زيد) ، إلا أن الإسناد فى الجملة الأولى واقع من معلوم وهو (محمد) على (زيد) ويدل عليه بنية فعله ، فى حين أن الإسناد فى الجملة الثانية واقع من مجهول على (زيد) ويدل عليه بنية فعله .

وإذا قلنا إن المبتدأ مسند إليه الخبر ، والفاعل مسند إليه الفعل ، بشكل مباشر دون توسط ، قلنا إن نائب الفاعل لم يسند إليه فعله وإنما أسند إليه فعل فاعل مجهول ، أى أنه إسناد غير مباشر .

الثالث : ليست الصعوبة التى تواجه الدارسين فى اختيار المصطلحات التى وصفها سيادته بأنها عقبة ، ولكن الصعوبة تكمن فى عدم وضوح المصطلح بتعريف منطقى جامع مانع مطرد منعكس .

وفى رأيى أنه متى توافر للمصطلحات النحوية هذا النموذج من التعريفات زالت العقبات أمام الدارسين ، ولم يعد هناك مجالا للخلط بين المصطلحات المختلفة . إن اتفق بعضها فى بعض الجوانب الدلالية .

ومن تعريفات مصطلح الفاعل،تعريف الدكتور أمين على السيد،حيث يقول إن :" الفاعل اسم صريح أو مؤول بالصريح ، أسند إليه فعل تام مبنى للمعلوم أو ما أشبه الفعل المبنى للمعلوم ، وقع منه الفعل أو ما اتصف به".

اشتمل هذا التعريف على ثلاثة حدود لمصطلح الفاعل :

الأول : حـــد يتعلق بنوع الكلمة التى تصلح أن تكون فاعلاً ، فقيدها بأنها قد تكون اسما صريحا أو مؤولاً بالصريح.

الثانى : حد يتعلق بنوع الكلمة التى تكون عاملة فى الفاعل ، فقيدها بأنها تكون فعلاً أو ما يشبه الفعل ، تاما ، مبنيا للمعلوم .

الثالث : حد يتعلق بطبيعة العلاقة بين الفعل والفاعل ، فقيدها بنوعين :

الأول : علاقـــة حقيقية ، وذلك إذا وقع الفعل من الفاعل ، وذلك نحو : قام زيد وجلس عمرو .

الـــثانى : علاقة مجازية ، وذلك إذا اتصف الفاعل بالفعل دون أن يقع منه ، وذلك نحو : مات بكر .

لكن إذا عرضنا هذا التعريف على تعريف من سبقوه من نحاة وقارناه بالاستعمال الـــنحوى لمـــصطلح الفاعل لاحظنا قصورا فى جوانب من هذا التعريف سبق إليها ، فمن ذلك:

فى الحـــد الأول : لم ينص على نوع هذا الاسم الصريح هل هو ظاهر فقط ، أم يصلح أن يكـــون مـــضمرًا أيضا ، وإذا صلح كونه مضمرًا هل يصلح أن يكون ظاهرًا أو مستترًا .

وفى الحد الثانى : فقد لقيد هام من قيود هذا المصطلح ، وهو أن الفعل الذى يعمل فيه يجب أن يكون مقدما أصلى المحل .

فعدم النص على هذا القيد يضع الدارس فى لبس بين صورتين مختلفتين نحويا وهما : (محمدٌ قام) و (قام محمد) ، كما يثير مسألة خلافة بين البصريين والكوفيين حسمت لصالح البصريين حيث اطرد رأيهم فى وجوب تقديم الفعل على فاعله

وفى الحد الثالث : لم يشر إلى الفاعل الحكمى، الذى وقع من الفعل حقيقة ، ومنع عائق – نحو حرف الجر الزائد أو الإضافة – من الرفع .

ومـــن التعـــريفات أيضا-تعريف الدكتور عباس حسن لمصطلح الفاعل ، حيث يقول إنه :" اسم مرفوع ، قبله فعل تام أو ما يشبهه ، وهذا الاسم هو الذى فعل الفعل أو قام به".

فـــإذا نظـــرنا إلى هذا التعريف مقارنة بما سبقه من تعريفات وبواقع استعمال هذا المصطلح نحويا ، لنحكم على اطراده وانعكاسه وجدنا ما يلى :

أولا : فيما يتعلق بحد الكلمة التى ينطبق عليها هذا المصطلح نص على أنها (اسم مرفوع)

وهو قيد غير جامع ، فالفاعل اسم ولكنه قد يكون صريحا وقد يكون مؤولا بالصريح وهو المؤول من (أن والفعل) أو (ما والفعل) .

ثانيا : فيما يتعلق بحد الكلمة التى تعمل فى هذا المصطلح . نصّ على أنها : فعل ، تام ، وما يشبه الفعل .

ونقص هذا الحد قيدان هما أن يكون هذا الفعل أصلى المحل ، وأصلى الصيغة غير مغيَّر عن بنيته .

ثالـــثا: فيما يتعلق بنوع العلاقة بين الكلمتين – الفاعل والفعل الذى يعمل فيه – أشار إلى نوعين من العلاقة ، هما :

- العلاقة الحقيقية وأشار إليها بقوله :(فعل الفعل) .
- العلاقة المجازية وأشار إليها بقوله :(قام به الفعل).

وعدم إشارته فى نوع العلاقة بين الفعل والفاعل إلى الفاعل الحكمى الذى يفعل الفعل دون أن يكون فى اللفظ مرفوعًا يجعل من قيده (اسم مرفوع) غير جامع حيث منع دخول الفاعل الذى يكون غير مرفوع إلى مصطلح الفاعل .

وقـــد أفاض الدكتور عباس حسن فى شرح قوله : (قام به الفعل) للتفريق بين ما قد يلبس من دلالته على المفعولية .

حيث يقول : إن المعنى اللغوى بين (الفاعل الذى قام به الفعل) و (المفعول الذى وقع علـــيه الفعل) واحد،بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى، ويدلل على كلامه بالتمثيل فيقول فى نحو : (تمزقت الورقة) تعرب كلمة : (الورقة) فاعلاً نحويًا ، وهـــذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوى لكلمة (فاعل) ولا يوافق الأمر الواقع ، لأن الورقة فى الحقيقة لم تفعل شيئا ، فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها فى تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابى يحدثه ، ولكنها تأثرت به حين أصابها ، فأين الفاعل الحقيقى – لا النحوى –الذى أوجد التمزق ، وجعله حقيقة قائمة بالورقة؟ لا وجود له فى الجملة ، ولا دليل فيها يدل عليه أو على شئ ينوب عنه .

لكـــن إذا قلـــنا : مزق الطفل الورقة ، ظهر الفاعل الحقيقى واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوى الدقيق .

ثم يـستطرد مستنتجا ومعلقا على ذلك فيقول:"ومما سبق يتبين الفرق المعنوى بينهما، وأنه ينحصر فى :

أ) أن الفاعل النحوى – على الوجه السالف – ليس هو الفاعل الحقيقى ، وإنما هو المتأثر بالفعل ، وليس فى الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقى ، أو على شئ ينوب عنه .

ب) وأن المفعول به ليس فاعلا نحويا ولا حقيقيا ، وإنما هو المتأثر بالفعل أيضا ، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقى أو ما ينوب عنه .

أتفق مع الدكتور عباس حسن فى أن قولنا إن الفاعل النحوى غير الحقيقى هو من قام به الفعل مُلبس دلاليا مع دلالة مصطلح المفعول به الذى وقع عليه الفعل .

والفيصل – فى رأيى – هو اختيار الوصف المناسب للفاعل النحوى غير الحقيقى ، فإذا قلنا أن الفاعل المجازى هو : من وقع منه الفعل، أو كما قال الدكتور أمين هو : ما اتصف بـــه الفعـــل ، فلن يحدث لبس لغوى بين دلالة مصطلح الفاعل المجازى ، ودلالة مصطلح المفعول به .

وقد أشار الدكتور شوقى ضيف رحمة الله إلى أمرين يجب استكمال قاعدة الفاعل بهما – فى رأيـــه ، وهمـــا إن صحا واطردا وجب الإشارة إليهما فى تعريف مصطلح الفاعل ، وهذان الأمران هما :

الأول : حذف الفاعل ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : (فقال إنى أحببت حُبَّ الخير عـــن ذكر ربى حتى توارت بالحجاب) أى : توارت (الشمس) ، والسياق يدل عليها .

الثانى : مجئ الفاعل جملة ، واستشهد على ذلك بما جاء فى الآيات الكريمة : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) و : (تبين لكم كيف فعلنا بهم) و : (أفلم يهد لهم كما أهلكـــنا قبلهم من القرون) ، ففاعل (بدا) فى الآية الأولى جملة (ليسجننه) ، وفاعل (تـــبين) فى الآيـــة الثانية جملة (كيف فعلنا بهم) ، وفاعل (يهد) فى الآية الثالثة جملة (كم أهلكنا قبلهم من القرون) .

أتفق مع الدكتور شوقى ضيف – رحمه الله – فى أن حذف الفاعل وارد ، لكن ليس فى هذه الآية ، فقد تم تأويل الفاعل بضمير عائد على الصافنات فى الآية التى تسبقها ، أى :

دخلـــت الخـــيل اصطبلاتها فهى الحجاب وقيل : (حتى توارت) فى المسابقة بما يحجبها عن النظر ، والقول بأن الفاعل هو : الشمس مذكور أيضا ، لكنه وجه يمكن تفضيل غيره عليه من باب طرد القاعدة على وتيرة واحدة فنقول بإضمار الفاعل لا حذفه .

لكـــن يحذف الفاعل بإجماع فى موضوع آخر ، وهو إذا أكد المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة وهما فاعلان ، تقول فى نحو : يخرجون عند الـــتأكيد بنون التوكيد الثقيلة يخرجونّن ، فتحذف نون الرفع حتى لا يتوالى ثلاثة أمثال فتصبح : يخرجوْنّ ، فيلتقى ســـاكنان ، فتحذف واو الجماعة فتصبح : يخرجُنّ وتعرب : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والفاعل واو الجماعة المحذوفة منعا لالتقاء الساكنين ، ضمير متصل مبنى على السكون فى محل رفع فاعل .

حذف الفاعل – إذن – وارد لكنه غير مطرد

وأختلف مع الدكتور شوقى ضيف فى إمكانية مجئ الفاعل جملة ، فذلك قول كوفى له ما يرده فى الآيات التى استشهد بها .

يقـــول أبو حيان فى الآية الأولى :"(ثم بدا لهم) أى : ظهر لهم ، والفاعل لـــ (بدا) ضـــمير يفسره ما يدل عليه المعنى ، أى : بدا له هو أى: رأى أو بدا ... هكذا قاله النحاة والمفسرون ... والذى أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : (ليسجنن)

أو مـــن قـــوله : (السجن) ... و (ليسجننه) جواب قسم محذوف والقسم وجواب معمول لقول محذوف تقديره: قائلين .

وفى الآية الثانية "قرأ الجمهور (وتبين) فعلا ماضيا وفاعله مضمر يدل عليه الكلام ، أى : وتبين لكم هو أى حالهم ، ولا يجوز أن يكون الفاعل (كيف) ، لأن (كيف) إنما تأتى اسم استفهام أو شرط ، وكلاهما لا يعمل فيه ما قبله "

وفى الآية الثالثة " قرأ الجمهور (يهد) بالياء ... والفاعل لـــ (يهد) ضمير عائد على الله تعالى ، ويؤيد هذا التخريج قراءة (نهد) بالنون ومعناه نبين ... وقال الزمخشرى : فاعل (لم يهد) الجملة بعده يريد ألم يهد لهم ، هذا بمعناه ومضمونه... وكون الجملة فاعلا هو مذهب كـــوفى ... وأحسن التخاريج الأول ، وهو أن يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على الله ، كأن قال : أفلم يبين الله ؟

وسواء حذف الفاعل – أحيانا – ، أو جاء جملة أو لم يأت فهما أمران غير مطردين فى كل ما يصطلح عليه مصطلح الفاعل .

وبعد فمما سبق يتضح أنه لتعريف مصطلح الفاعل تعريفا جامعا مانعا مطردًا منعكسا، ينبغى استيفاء حدود ثلاث عناصر هى :

الأول : يتعلق بنوع الكلمة التى تصلح أن تكون فاعلاً ، والتى اتضح من خلال التعريفات السابقة ومن واقع استعمال هذا المصطلح ، أنها :

١. اسم صريح ، ظاهر أو مضمر ، بارز أو مستمر ، وقد يكون الاسم مؤولا بالصريح.

٢. مرفوع لفظى أو حكمى .

٣. يصلح لأن يحل محله ضمير المتكلم المرفوع.

الثانى : يتعلق بنوع الكلمة التى تعمل فى مصطلح الفاعل ، حيث تكون :

١. فعلا أو ما فى تأويله .

٢. مقدما ، أصلى المحل .

٣. مبنيا للمعلوم .

٤. موجبا أو غير موجب .

٥. تاما غير ناقص .

٦. متصرفًا أو جامدًا .

٧. يعمل فى الفعل حقيقة أو حكما .

الثالث : يتعلق بنوع العلاقة بين الفعل والفاعل ، حيث تكون :

١. حقيقية ، وهو الفاعل الذى يقوم بالفعل .

٢. مجازية ، وهو الفاعل الذى يقع منه الفعل ، أو يقوم الفعل به ولم يقع منه حقيقة .

وعليه فالفاعل هو : اسك صريح – ظاهر أو مضمر : بارز أو مستتر – أو ما فى تأويله ، يصلح لأن يحل محله ضمير المتكلم المرفوع ، أسند إليه فعل تام ، متصرف أو جامد ، موجب أو غير موجب ، أو ما فى تأويله – أى الفعل– ، مقدم – أى الفعل أو ما فى تأويله – أصلى المحل والصيغة ، عمله حقيقى أو حكمى ، والمسند إليه قام بالفعل قياما حقيقيا أو مجازيا .

وبالنظـــر إلى هـــذا التعريف ، الذى هو خلاصة ما سبقه من تعريفات واستعمال لهذا المصطلح ، نجد أن الفرق شاسع وبين الدلالة اللغوية لمصطلح الفاعل .

فالفاعل لا من أوجد الفعل فقط كما فى دلالته اللغوية ولكن دلالته الاصطلاحية أوسع ، حيث يمكن أن نصنف الفاعل إلى ثلاثة أنواع :

الأول : فاعل فى المعنى واللفظ ، وهو الذى يوجد الفعل ، نحو : قام زيد وذهب عمرو.

الثانى : فاعل فى اللفظ دون المعنى ، وذلك هو الفاعل المجازى ، الذى يقوم به الفعل نحو : مات زيد ، وعَلم بكر ، واحمرَّ الورد ، وتحرك الشجر .....

الـــثالث : فاعل فى المعنى دون اللفظ ، وهو الفاعل المرفوع حكما المجرور محلاً بحرف الجر الزائد نحو قوله تعالى : (وكفى بالله شهيدا) ، أو بإضافة المسند إليه نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس).

ويـــبدو أن الـــنوع الأول مـــن أنواع الفاعل الذى يتفق والدلالة اللغوية لدلالة هذا المصطلح ، وهو الداعى إلى عدم اهتمام كثير من النحاة بتعريف هذا المصطلح .

والدراســـة أثبتت أن الدلالة النحوية لمصطلح الفاعل أوسع من دلالته اللغوية ، وإن اتفقت معها فى جزئية واحدة، وهذا يعنى أن عدم تعريف هذا المصطلح يعطى دلالة قاصرة عن هذا المصطلح ورؤية ضيقة لاستعماله .

خاتمة

بعد استقراء جهود النحاة فى تعريف مصطلح الفاعل ودراسة استعمالهم لهذا المصطلح ، توصلت إلى ما يلى :-

١. لم يوجد تعريف جامع مانع مطرد منعكس لمصطلح الفاعل .

أ) حتى نهاية القرن الثالث الهجرى ، لم يعرف مصطلح الفاعل ، وإنما اكتفى النحاة بذكر الأمثلة ، وشرحها – أحيانا – لتوضيح بعض الأحكام المتعلقة بهذا الدرس النحوى .

ب) بدايـــة من القرن الرابع الهجرى حيث ازدهار التأليف النحوى وظهور المؤلفات التعليمية إلى جانب العلمية ، بدأ كل نحوى – تقريبا – يضيف لتعريف مصطلح الفاعل جديدًا ، سواء أكان ذلك من خلال النص على هذه الإضافة فى التعريف أم من خلال الأمثلة الشارحة .

ج) لم يكن التعريف حتى نهاية القرن العاشر الهجرى جامعا مانعا ، وإن بات ملموسا أن النحوى حريص – قبل البدء فى شرح مسائل بابه النحوى – على أن يوضح مصطلحاته لغويا واصطلاحيا .

٢. أثبت البحث أن الفاعل النحوى ثلاثة أنواع :-

أ) فاعـــل فى المعنى واللفظ ، وهو الجزء الاصطلاحى الذى يتفق مع الدلالة اللغوية لمصطلح الفاعل .

ب) فاعل فى اللفظ دون المعنى .

ج) فاعل فى المعنى دون اللفظ .

وعلـــيه فالاقتـــصار على تعريف الفاعل بأنه من أوجد الفعل فقط ، يعطى دلالة قاصرة غير جامعة لمصطلح الفاعل وفقا لاستعماله النحوى .

٣. أثبت استقراء تعريف مصطلح الفاعل عند النحاة على مر العصور المختلفة ، أنهم أمام هذا المصطلح يمكن تصنيفهم إلى :

أ) صنف لم يجد حاجة إلى تعريف المصطلح ، وإنما اكتفى بذكر الأمثلة .

ب) صنف ذكر تعريفا مختصرًا شرحه بالأمثلة .

ج) صنف ذكر تعريفا مختصرًا أكمله بالأمثلة .

د) صنف ذكر تعريفا مسهبا مصحوبًا بالأمثلة .

ه) صنف ذكر تعريفا مسهبا مصحوبا بالدلالة اللغوية

و) صنف يتعلق بالشراح يمكن تقسيمهم إلى قسمين :

الأول : قسم وضح بالأمثلة – فقط– ما نص عليه المؤلف .

الثانى : قسم أضاف للتعريف الأصلى وشرح بالأمثلة وبالمقارنة مع تعريفات أخرى لنحاة آخرين .

٤. بعد دراسة استقرائية ونقدية لمحاولات النحاة والباحثين فى وضع تعريف لمصطلح الفاعـــل ، توصلت الباحثة إلى التعريف التالى ، ليكون تعريفا جامعا مانعا مطردا منعكـــسا لمـــصطلح الفاعـــل ، وهو: (اسم صريح – ظاهر أو مضمر : بارز أو مستتر– أو ما فى تأويله ، يصلح لأن يحل محله ضمير المتكلم المرفوع ، أسند إليه فعـــل تام ، متصرف أو جامد ، موجب أو غير موجب ، أو ما فى تأويله – أى الفعـــل – ، مقـــدم – أى الفعل أو ما فى تأويله – أصلى المحل والصيغة ، عمله حقيقى أو حكمى ، والمسند إليه قام بالفعل قياما حقيقيا أو مجازيا) .

انتهى

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

ثبت بالمصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١. أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، ليدر ، بريل ، ط ١ ١٨٨٦-١٣٠٣ هـ .

٢. الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، ت: د/عبد العال سالم مكرم ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ، تسعة أجزاء .

٣. الأصول في النحو ، لابن السراج ، ت: عبد الحسين القتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦ ، ثلاثة أجزاء .

٤. إعراب القراءات السبع ، لابن خالويه ، ت : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مصر ، المدني ، ط٣ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، جزءات .

٥. الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، ت: حسن شاذلي فرهود، القاهرة ، دار العلوم ،ط٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٦. البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ،ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م تسعة أجزاء .

٧. تحرير النحو ، إبراهيم مصطفى ، محمد برانق ، ١٩٥٨م .

٨. التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ، ضبط وفهرسة محمد بن الحكيم القاضي ، القاهرة ، دار الكتاب المصري ، وبيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٩. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ، د/شوقي ضيف ، دار المعارف ط٢.

١٠. الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، ت:علي توفيق الحمد، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط: ٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١١. دراسات نقدية في النحو العربي ، د/عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧.

١٢. شرح التصريح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، القاهرة ،دار إحياء الكتب العربية ، جزءان.

١٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، المكتبة الأزهرية .

١٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محى الدين عبد الحميد ، مصر ، السعادة ، ط١٢ ، جزءان .

١٥. شـــرح كـــتاب سيبويه ، للسيرافى ، ت: رمضان عبد التواب ، ومحمود فهمى حجازى ومحمد هاشم عبد الدايم ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، الجزء الأول والثانى .

١٦. شرح المفصل ، لابن يعيش ، مصر ، المنيرية ، عشرة أجزاء .

١٧. الشعر لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى ، ت: محمود محمد الطناحى ، القاهرة ، المدنى ، ط١ ، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨ ، جزءان .

١٨. الصاحبى ، لابن فارس ،ت: أحمد صقر ، القاهرة ، الحلبى .

١٩. فى علم النحو ، أمين على السيد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٤ .

٢٠. قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ،ت: محمد محى الدين عبد الحميد ، بيروت ، صيدا ، المكتبة العصرية .

٢١. الكتاب ، لسيبويه ، ت: عبد السلام هارون ، القاهرة ، الخانجى ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ، خمسة أجزاء .

٢٢. الكلـــيات ، لأبى الـــبقاء الكفـــوى ، بيروت ، الرسالة ، ط٣ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٣. لسان العرب ، لابن منظور ، دار المعارف .

٢٤. اللمـــع فى العربية ، لابن جنى ، ت: حامد المؤمن ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥. المحتـــسب ، لابن جنى ، ت: على النجدى ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبى ، لجنة إحياء التراث ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، جزءان .

٢٦. المدخل إلى دراسة النحو العربى ، أد / على أبو المكارم القاهرة ، دار غريب .

٢٧. المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، ت: محمد كامل بركات ، دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٨. معانى القرآن ، للفراء ، ت: محمد على النجار و أحمد يوسف نجاتى ، عالم الكتب ، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٢٩. مغنى اللبيب ، لابن هشام ، ت: محمد محى الدين عبد الحميد ، بيروت، المكتبة العصرية ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٣٠. المصطلحات النحوية فى القرن الرابع الهجرى دراسة وصفية ، رسالة مقدمة من الباحثة : أميرة أحمد يوسف لنيل درجة الماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية البنات .
٣١. المقتضب ، للمبرد ، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة .
٣٢. مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، للشيخ أمين الخولى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥.
٣٣. نتائج الفكر ، للسهيلى .
٣٤. نحو التيسير ، د/ أحمد عبد الستار الجوارى ، ط المجمع العلمى العراقى ، ١٩٨٤.
٣٥. النحو الوافى ، عباس حسن ، مصر ، دار المعارف ، ط:٣ ، ١٩٦٦م، أربعة مجلدات.

انظر : نحو التيسير ، د/أحمد عبد الستار الجوارى ، ط : المجمع العلمى العراقى ، ١٩٨٤ . ص١٠

١. من هذه المؤلفات التى اتجهت إلى التيسير والتحديث : تحرير النحو : إبراهيم مصطفى ، محمد برانق ، و: تيسير النحو التعليمى قديما وحديثا : للدكتور شوقى ضيف، و: دراسات نقدية فى النحو العربى : للدكتور عبد الرحمن أيوب، و: مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب : للشيخ أمين الخولى.
٢. المدخل إلى دراسة النحو العربى ، أد / على أبو المكارم ، ص١٠٥
٣. لسان العرب : مادة (حدد).
٤. التعريفات : للجرجانى ، ص٩٧ .
٥. الكليات ، لأبى البقاء الكفوى : ص٣٩١ ، ٣٩٢
٦. لسان العرب : (فعل)
٧. انظر : الكتاب : ٤٦/١ ، والإيضاح العضدى ، لأبى على الفارس : ١٤٣ ، ١٤٤ ، والشعر ، لأبى على الفارسى : ٣٩٤/٢ ، ٥٥٠،٤٤٩ .

٨. ا انظـــر : معـــانى القرآن ، للفراء : ٣٢/١ ، ١٥٣/٢ ، ١٨٢/٣ ، وإعراب القراءات السبع ، لابن خالويه : ١٥٦/١ ، والأصول ، لابن السراج : ٢٣/١ ، ١٥٤/٣ ، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافى : ١١٥/٢ ، والشعر ، للفارسى : ٤٦٧/٢ ، والمحتسب ، لابن جنى : ١/ ، ١٠، ٢٥٣ ، ٢٥٤/٢ ، والصاجى ، لابن فارس : ٣٦٧.

٩. ا انظر : المصطلحات النحوية فى القرن الرابع الهجرى دراسة وصفية ، أميرة أحمد يوسف : ٢٢٤ – ٢٢٦ .

١٠. الكتاب : ٣٣/١ .

١١. الحـــد : مـــا كان مؤلفا من الجنس والفصل ، نحو : الإنسان حيوان ناطق ، وأما الرسم : فما تألف من الجنس والخاصة الملازمة له ، نحو : الإنسان حيوان ضاحك ، انظر : الكليات : ٣٩٢ .

١٢. نتائج الفكر : ٦٤ .

١٣. المقتضب : ١/ ٨ ، ٩ .

١٤. يمكـــن الـــرجوع فى ذلك إلى رسالة الباحثة للماجستير بعنوان : (المصطلحات النحوية فى القرن الرابع الهجرى دراسة وصفية).

١٥. الاصول فى النحو : ٧٢/١ ، ٧٣.

١٦. الأصول فى النحو : ٧٣/١ ، ٧٤.

١٧. اللمع : ٧٩ .

١٨. الجمل : ١٠.

١٩. أسرار العربية : ٣٤.

٢٠. شرح المفصل : ٧٤/١

٢١. شرح المفصل : ٧٤/١

٢٢. شرح المفصل :٧٤/١

٢٣. شرح المفصل : ٧٤/١

٢٤. شرح المفصل : ٧٤/١

٢٥. شرح المفصل : ٧٤/١

٢٦. شرح المفصل : ١/٧٤ ، ٧٥.

٢٧. تسهيل الفوائد : ١/٣٨٥ ، ٣٨٦.

٢٨. شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك : ١/٣٩٢.

٢٩. انظر شرح ابن عقيل للألفية : ١/٣٩٣ .

٣٠. الحجر : ١١

٣١. أشار المبرد إلى هذا الفاعل حكما فى قوله فى نحو : (أعجبنى ضرب الضارب زيدا عبد الله) : "رفعت (الضرب) ، لأنه فاعل بالإعجاب وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) لأنه مفعول فى صلة الضارب ، ونصبت (عبد الله) بالضرب الأول وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبنى أن ضرب الضارب زيدًا عبد الله فهكذا تقدير المصدر. وتقول : سرنى قيام أخيك ، فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل ، وتقديره : أن قام أخوك" انظر : المقتضب : ١/١٣ ، ١٤.

٣٢. الحج : ٤٠.

٣٣. انظر : تسهيل الفوائد : ١/٣٨٥ ، ٣٨٦.

٣٤. انظر شرح شذور الذهب : ١٥٨ ، ١٥٩ ، وقطر الندى : ١٨٠ — ١٨٢ .

٣٥. شرح شذور الذهب : ١٥٨ .

٣٦. قطر الندى ك ١٨٠.

٣٧. انظر : مغنى اللبيب : ٢/٨٠٧.

٣٨. شرح التصريح : ١/٢٦٧ ، ٢٦٨.

٣٩. شرح التصريح : ١/٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠.

٤٠. دراسات نقدية فى النحو العربى : ٢٤١.

٤١. دراسات نقدية فى النحو العربى : ٢٤٢.

٤٢. دراسات نقدية فى النحو العربى : ٢٤٢.

٤٣. دراسات نقدية فى النحو العربى : ٢٤٣.

٤٤. فى علم النحو : ٢٦٨ .

٤٥. النحو الوافى : ٢/٦١

٤٦. النحو الوافى : هـ ٢/٦٢ .

٤٧. النحو الوافى : هـ ٢/٦٢.

٤٨. تيسير النحو : ١٨٢ ، ١٨٣ .

٤٩. ص : ٣٢

٥٠. يوسف : ٣٥

٥١. إبراهيم : ٤٥

٥٢. طه : ١٢٨ .

٥٣. انظر البحر المحيط : ٧/٣٨٠.

٥٤. القول بجواز حذف الفاعل من الآراء الكوفية غير المطردة ، انظر : شرح التصريح : ١/٢٧٢.

٥٥. البحر المحيط : ٥/٣٠٦ ، ٣٠٧.

٥٦. البحر المحيط : ٥/٤٢٥.

٥٧. البحر المحيط : ٦/٢٦٧.

٥٨. يقول ابن هاشم : إنه إذا التبس عليك فى جملة التفريق بين الفاعل والمفعول ضع ضمير الرفع المتصل محل الفاعل فإذا صلح الكلام فهو الفاعل ، وإذا لم يصلح فالآخر هو الفاعل ، وتجعل ضمير النصب المتصل محل المفعول فإذا صلح الكلام فهو المفعول والآخر هو الفاعل ، تقول : أمكن المسافرَ السفرٌ بنصب المسافر ، لأنك تقول : أمكننى السفرٌ ، ولا تقول : أمكنتٌ السفرَ .

٥٩. انظر : مغنى اللبيب : ٢/٥٢٥ ، وكذلك الأشباه والنظائر ، للسيوطى : ٣/ ١٤٧ ، ١٤٨.

٦٠. الحج : ٤٠ – وانظر المقتضب : ١/١٣ ، ١٤ وشرح ابن عقيل : ١/٣٩٣ .